

٥٦٨ - « من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له. »

موضوع. أورده ابن طاهر في [تذكرة الموضوعات] (ص ٨٧) وقال: «فيه مأمون بن أحمد الهروي، دجال يضع الحديث.» وقال الذهبي فيه: «أتى بطامات وفضائح، وضع على الثقات أحاديث هذا منها.» وفي [اللسان]: «وقال أبو نعيم: "خبيث وضاع، يأتي عن الثقات بالموضوعات.»

قلت: ويظهر لي من الأحاديث التي اقترأها أنه حنفي المذهب، متعصب هالك، فإن الأحاديث التي أوردها في ترجمته كلها تدور على الانتصار للإمام أبي حنيفة، والطعن في الإمام الشافعي، فمنها هذا الحديث فهو طعن صريح في المذهب الشافعي الذي يقول بمشروعية رفع اليدين عند الركوع والرفع منه وهو الحق الذي لا ريب فيه كما يأتي، وانتصار مكشوف لمذهب الحنفية القائل بكراهة ذلك، فلم يكتف هذا الخبيث بما عليه مذهبه من القول بالكراهة حتى اقتري هذا الحديث، ليشيع بين الناس أن الرفع مبطل للصلاة، ولعله أراد بذلك أن يؤيد رواية مكحول عن أبي حنيفة أنه قال: «من رفع يديه في الصلاة فسدت صلاته»، وهذه الرواية اغتر بها أمير كاتب الاتقاني فبنى عليها رسالة ألفها لبيان بطلان الصلاة بالرفع!

وكذا اغتر بها من سلك مسلكه فحكم بعدم جواز اقتداء الحنفي بالشافعي لأنهم يرفعون أيديهم! مع أن هذه الرواية عن أبي حنيفة باطلة كما حققه العلامة أبو الحسنات اللكنوي في [الفوائد البية، في تراجم الحنفية] (ص ١١٦، ٢١٦، ٢١٧). وهذا الحديث أورده الشيخ القاريء في [موضوعاته] وقال (ص ٨١): «هذا الحديث وضعه محمد بن عكاشة الكرمانى قبحه الله.» ثم نقل (ص ١٢٩) عن ابن القيم أنه قال: «إنه موضوع.»

قلت: وهذا يخالف ما تقدم أن الواضع له الهروي، فإن ثبت هذا فلعل أحدهما سرقة من الآخر! فتأمل ما يفعل عدم الاعتناء بالسنة، وترك التثبت في الرواية عنه صلى الله عليه وسلم وعن علماء الأمة. (فائدة) الرفع عند الركوع والرفع منه، ورد فيه أحاديث كثيرة جدا عنه صلى الله عليه وسلم، بل هي متواترة عند العلماء بل ثبت الرفع عنه صلى الله عليه وسلم مع كل تكبيرة في أحاديث كثيرة ولم يصح الترك عنه صلى الله عليه وسلم إلا من طريق ابن مسعود رضي الله عنه،

فلا ينبغي العمل به لأنه ناف، وقد تقرر عند الحنفية وغيرهم: أن المثبت مقدم على النافي، هذا إذا كان المثبت واحدا فكيف إذا كانوا جماعة كما في هذه المسألة؟ فيلزمهم عملا بهذه القاعدة مع انتفاء المعارض أن يأخذوا بالرفع، وأن لا يتعصبوا للمذهب بعد قيام الحجة، ولكن المؤسف أنه لم يأخذ به منهم إلا أفراد من المتقدمين والمتأخرين حتى صار الترك شعارا لهم! هذا ومن موضوعات الهروي المذكور آنفا:

٥٦٩ - « من قرأ خلف الإمام ملئ فوه نارا »

موضوع. أورده ابن طاهر في [التذكرة] (ص ٩٣) وقال: «فيه مأمون بن أحمد الهروي دجال يروي الموضوعات.»

قلت: وقد سبقت ترجمته في الحديث الذي قبله. والحديث رواه ابن حبان في ترجمته من [الضعفاء] وعده الذهبي من طاماته! وقد اغتر بالحديث بعض الحنفية فاحتج به على تحريم القراءة وراء الإمام مطلقا! قال أبو الحسنات اللكنوي في [التعليق الممجد على موطأ محمد] (ص ٩٩): «ذكره صاحب [النهاية] وغيره مرفوعا بلفظ ولا أصل له.» وقال قبيل ذلك: «لم يرد في حديث مرفوع صحيح النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام وكل ما ذكره مرفوعا فيه، إما لا أصل له وإما لا يصح.» ثم ذكر الحديث بلفظه مثالا على ذلك. هذا وقد اختلف العلماء قديما وحديثا في القراءة وراء الإمام على أقوال ثلاثة:

١. وجوب القراءة في الجهرية والسرية.
 ٢. وجوب السكوت فيهما.
 ٣. القراءة في السرية دون الجهرية.
- وهذا الأخير أعدل الأقوال وأقربها إلى الصواب وبه تجتمع جميع الأدلة بحيث لا يرد شيء منها وهو مذهب مالك وأحمد، وهو الذي رجحه بعض الحنفية، منهم أبو الحسنات اللكنوي في كتابه المذكور آنفا، فليرجع إليه من شاء التحقيق. هذا ومن موضوعات هذا الدجال في الطعن على الإمام الشافعي في شخصه:

٥٧٠ - « يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضمر على أمتي من إبليس، ويكون في أمتي رجل يقال له أبو حنيفة هو سراج أمتي »

موضوع. أورده ابن الجوزي في [الموضوعات] (٤٥٧/١) من طريق مأمون بن أحمد السلمي: حدثنا أحمد بن عبد الله الجويباري: أنبأنا عبد الله بن معدان الأزدي عن أنس مرفوعا وقال: «موضوع، وضعه مأمون أو الجويباري، وذكر الحاكم في [المدخل] أن مأمونا قيل له: ألا ترى إلى الشافعي ومن تبعه؟ فقال: حدثنا أحمد إلى آخره، فبان بهذا أنه الواضع له،» قلت: وزاد في [اللسان]: «ثم قال الحاكم: ومثل هذه الأحاديث يشهد من رزقه الله أدنى معرفة بأنها موضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم.»

قلت: وللحديث طرق أخرى، لا يفرح بها إلا الهلكى في التعصب لأبي حنيفة ولو برواية الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، فإن الطرق المشار إليها مدارها على بعض الكذابين والمجهولين. فمن الغريب جدا أن يميل العلامة العيني إلى تقوية الحديث بها، وأن ينتصر له الشيخ الكوثري، ولا عجب منه في ذلك، فإنه مشهور بإغراقه في التعصب للإمام رحمه الله، ولوعلى حساب الطعن في الأئمة الآخرين، وإنما العجب من العيني، فإنه غير مشهور بذلك، وقد رد عليهما، وتكلم على الطرق المشار إليها بما لا تراه مجموعا في كتاب العلامة المحقق المعلي اليماني في كتابه القيم [التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل] (ج ٢٠/١، ٤٤٦-٤٤٩ - بتحقيقي).